

” رحلة الورق ”

تحديات الحصول على التعويضات في محافظة نينوى

آيار 2025



جدول المحتويات

2	المقدمة.....
4	المنهجية.....
7	الإطار الديموغرافي للمتضررين.....
10	أنواع الانتهاكات والأضرار.....
11	دراسة حالات نموذجية من المتضررين.....
11	تحديات الحصول على التعويضات والعدالة.....
12	استنتاجات وتوصيات.....
14	الخاتمة.....

يأتي هذا التقرير في إطار التعاون والشراكة الاستراتيجية بين منظمة السلام والحرية وبرنامج بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان التابع لمنظمة العفو الدولية، ضمن سلسلة من المبادرات الهادفة إلى تعزيز آليات الرصد والتوثيق للانتهاكات حقوق الإنسان في المناطق المتضررة من النزاعات. وقد تم من خلال هذه الشراكة رصد وتوثيق 45 حالة من الانتهاكات والمشاكل التي يتعرض لها المواطنون في محافظة نينوى بالعراق، والتي تعد من أكثر المناطق تضرراً نتيجة للأحداث التي شهدتها خلال السنوات الماضية.

تمثل محافظة نينوى نموذجاً للمناطق التي عانت من ويلات الصراع والعنف المسلح، حيث شهدت أبشع أنواع الانتهاكات على يد تنظيم داعش الإرهابي الذي سيطر على أجزاء واسعة منها في الفترة ما بين 2014-2017. تضمنت هذه الانتهاكات عمليات قتل وخطف واغتصاب وتهجير قسري وتدمير للممتلكات والبنى التحتية، إضافة إلى الاستهداف الممنهج للأقليات الدينية والإثنية كالمسيحيين والشبك والإيزيديين وغيرهم. كما شهدت المنطقة لاحقاً عمليات عسكرية واسعة لاستعادة السيطرة عليها من التنظيم الإرهابي، نتج عنها مزيد من الضحايا والدمار في الممتلكات العامة والخاصة.

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أنماط الانتهاكات المختلفة التي تعرض لها سكان محافظة نينوى، وتوثيق تجاربهم المباشرة مع هذه الانتهاكات، وبشكل خاص التحديات التي يواجهونها في مرحلة ما بعد التحرير للحصول على التعويضات وإعادة بناء حياتهم ومجتمعاتهم. يأتي هذا التقرير في وقت حرج، حيث تستمر معاناة الكثير من المتضررين رغم مرور سنوات على انتهاء العمليات العسكرية، ولا تزال الكثير من القضايا عالقة بسبب البيروقراطية والفساد وضعف الآليات المؤسسية.

تكمن أهمية هذا التقرير في كونه يوثق شهادات مباشرة من المتضررين أنفسهم أو ذويهم، من خلال منهجية بحثية دقيقة تستند إلى مقابلات ميدانية واستبيانات مفصلة. هذه الشهادات تقدم صورة واقعية عن حجم المعاناة التي يواجهها المتضررون، وتكشف عن الثغرات في السياسات والإجراءات الحكومية المتعلقة بالتعويضات وإعادة الإعمار، وتوضح العقبات البنيوية والإدارية التي تحول دون حصول المتضررين على حقوقهم المشروعة. كما يقدم التقرير تحليلاً شاملاً للبيانات التي تم جمعها، موضحاً الأنماط الديموغرافية والجغرافية للانتهاكات، والعلاقات بين مختلف أنواع الانتهاكات وتأثيراتها المتداخلة على حياة الناس.

إن توثيق هذه الانتهاكات ليس مجرد عملية إحصائية أو سردية، بل هو جزء أساسي من عملية العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية التي تحتاجها المنطقة بشدة. فالاعتراف بمعاناة الضحايا وتوثيق تجاربهم هو الخطوة الأولى نحو ضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات، وبناء مؤسسات دولة فعالة قادرة على حماية حقوق مواطنيها بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الإثنية أو السياسية.

يأتي هذا المشروع أيضاً في سياق الجهود الدولية والمحلية الرامية إلى تعزيز المساءلة وحماية حقوق الإنسان في مناطق النزاع والصراع. فقد أكدت قرارات مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً على أهمية توثيق انتهاكات حقوق الإنسان كجزء من جهود بناء السلام وتحقيق العدالة. كما أن توصيات المقررين الخاصين للأمم المتحدة والتقارير الدورية آليات حقوق الإنسان شددت على ضرورة دعم الضحايا وتعويضهم وضمان عدم الإفلات من العقاب لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة.

من الجدير بالذكر أن فريق العمل الميداني واجه تحديات كبيرة في عملية جمع البيانات، بما في ذلك صعوبات الوصول إلى بعض المناطق بسبب الوضع الأمني، وتردد بعض الضحايا في التحدث عن تجاربهم خوفاً من الانتقام أو الوصم الاجتماعي، والتحديات اللوجستية المتعلقة بالتنقل والاتصال في مناطق ما زالت تعاني من ضعف البنية التحتية. ورغم هذه التحديات، فقد نجح الفريق في توثيق عينة تمثيلية من الحالات تعكس تنوع الانتهاكات وتعدد أنماطها وتوزيعها الجغرافي والديموغرافي.

يخرج هذا التقرير بمجموعة من التوصيات العملية الموجهة إلى الحكومة العراقية والسلطات المحلية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بهدف تحسين أوضاع المتضررين وضمان حصولهم على التعويضات المناسبة بطريقة عادلة وشفافة. تركز هذه التوصيات على إصلاح منظومة التعويضات وتبسيط إجراءاتها ومكافحة الفساد فيها، وتعزيز آليات المساءلة والرقابة، وتطوير برامج الدعم النفسي والاجتماعي للمتضررين، وبناء قدرات المؤسسات المحلية في مجال التعامل مع ملفات الانتهاكات.

نأمل أن يسهم هذا التقرير في إيصال أصوات الضحايا والمتضررين إلى صناع القرار وأصحاب المصلحة، وأن يكون أداة فعالة للضغط والمناصرة من أجل تغيير السياسات والممارسات التي تعيق حصول المتضررين على حقوقهم. كما نأمل أن يكون مرجعاً مفيداً للباحثين والناشطين والمهتمين بقضايا حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في العراق والمنطقة.

نقدم بالشكر الجزيل لجميع الأفراد والمؤسسات التي ساهمت في إنجاح هذا المشروع، وخصوصاً المتضررين الذين شاركوا تجاربهم المؤلمة رغم صعوبة استحضار هذه الذكريات. ونعبر عن تقديرنا العميق لفريق العمل الميداني الذي عمل في ظروف صعبة لجمع المعلومات وتوثيق الحالات بمهنية عالية. كما نشكر المنظمات المحلية والدولية التي قدمت الدعم اللوجستي والفني لهذا المشروع.

في الختام، نؤكد أن هذا التقرير ليس نهاية المطاف، بل هو جزء من عملية مستمرة للرصد والتوثيق والمناصرة من أجل ضمان العدالة والكرامة لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في العراق وفي مختلف أنحاء العالم. ونجدد دعوتنا للمجتمع الدولي والحكومة العراقية للوفاء بالتزاماتهما تجاه ضحايا الانتهاكات وضمان عدم الإفلات من العقاب وتحقيق المصالحة المجتمعية على أسس العدالة والحقيقة والإنصاف.

الإطار المنهجي وتصميم البحث

اعتمد هذا التقرير على **منهجية بحثية نوعية** متعمقة تجمع بين أساليب البحث الميداني التشاركي وتقنيات التوثيق الحقوقي المعتمدة دولياً. لقد تم تصميم إطار منهجي متكامل يراعي خصوصية السياق المحلي في محافظة نينوى وحساسية القضايا المتعلقة بالانتهاكات وتعقيداتها، مع الالتزام بالمعايير الدولية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتماشى مع [بروتوكول اسطنبول](#) المعتمد من قبل الأمم المتحدة.

استراتيجية اختيار العينة

تم اختيار 45 حالة بعناية فائقة وفق معايير محددة لضمان تمثيلها لمختلف أنماط الانتهاكات وشرائح المتضررين، وذلك من خلال:

- **التوزيع الجغرافي المتوازن:** شملت العينة مناطق مختلفة من محافظة نينوى (الموصل الأيسر، الموصل الأيمن، بعشيق، برطلة، والحمدانية) بنسب تمثيلية تعكس حجم الانتهاكات في كل منطقة.
- **التنوع الديموغرافي:** تم مراعاة تمثيل مختلف الفئات الاجتماعية والدينية والإثنية، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة وتضرراً كالنساء والأقليات الدينية والإثنية.
- **تبني مقاربة كرة الثلج:** تم الوصول إلى المشاركين الأوائل من خلال شبكة علاقات المنظمات المحلية الشريكة، ثم الانتقال إلى متضررين آخرين عبر الإحالات المباشرة، مع الحرص على تنويع مصادر الإحالة لتجنب التحيز.

أدوات جمع البيانات

طوّرت استمارة متخصصة لتوثيق الانتهاكات والمشاكل، مستندة إلى:

- دراسة معمقة للسياق المحلي وتاريخ الانتهاكات في المنطقة
- مراجعة للمعايير والممارسات الفضلى في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان
- استشارة خبراء متخصصين في القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

تضمنت الاستمارة مزيجاً منهجياً من:

- **أسئلة مفتوحة:** لجمع شهادات تفصيلية وسردية حول تجارب المتضررين
- **أسئلة شبه منظمة:** لقياس أبعاد محددة من الانتهاكات وتأثيراتها
- **أسئلة مغلقة:** لجمع بيانات إحصائية قابلة للتحليل الكمي

- **توثيق جوانب متعددة:** شملت البيانات الديموغرافية، تفاصيل الانتهاكات، تجارب التعامل مع السلطات، الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية، احتياجات المتضررين وتصوراتهم للعدالة والإنصاف

الاعتبارات الأخلاقية وإجراءات الحماية

تم تطبيق بروتوكول أخلاقي صارم لحماية المشاركين، شمل:

- **الموافقة المستنيرة:** تم شرح أهداف البحث ومنهجيته والاستخدامات المحتملة للبيانات لجميع المشاركين، وأخذ موافقتهم الصريحة
- **الخصوصية والسرية:** استخدام الرموز بدلاً من الأسماء الحقيقية، وتخزين البيانات بشكل آمن ومشفر
- **نهج "عدم الإضرار":** تصميم المقابلات بطريقة تتجنب إعادة الصدمة النفسية للمشاركين
- **توفير الدعم والإحالة:** تم تزويد المشاركين بمعلومات حول خدمات الدعم النفسي والقانوني المتاحة
- **تقييم المخاطر:** إجراء تقييم مستمر للمخاطر الأمنية وتعديل إجراءات الحماية تبعاً لذلك

خضع جميع أعضاء الفريق لبرنامج تدريبي مكثف شمل:

- تقنيات إجراء المقابلات في سياقات ما بعد الصراع
- توثيق الانتهاكات وفق المعايير الدولية
- التعامل مع الناجين من الصدمات النفسية
- حماية البيانات والسرية
- السلامة الميدانية واعتبارات الأمن الرقمي

جمع البيانات وضمان الجودة

أجريت المقابلات في الفترة من 23 مارس 2025 إلى 18 مايو 2025، وتميزت عملية جمع البيانات بـ:

- **المقابلات المتعمقة:** استغرقت كل مقابلة ما بين ساعة إلى ساعتين، مع إمكانية إجراء مقابلات متابعة عند الحاجة
- **التثليث المنهجي:** التحقق من المعلومات المقدمة من خلال مصادر متعددة (شهود، وثائق، صور، تقارير طبية) كلما كان ذلك ممكناً
- **المراجعة المستمرة:** عقد اجتماعات أسبوعية لفريق البحث لمراجعة التقدم المحرز وتبادل الملاحظات والتحديات

تحليل البيانات

اتبع تحليل البيانات منهجية متعددة المراحل:

1. **التحليل الأولي**: تم إدخال البيانات في نظام إلكتروني متخصص وإجراء تحليل آلي أولي
2. **الترميز والتصنيف**: تم ترميز البيانات النوعية وفق منهجية التحليل الموضوعي
3. **التحليل**: استخراج الأنماط والعلاقات والتوجهات الرئيسية في البيانات
4. **التحقق والتثبت**: مراجعة النتائج من قبل فريق متعدد التخصصات للتأكد من دقتها وموثوقيتها
5. **التحليل التشاركي**: إشراك ممثلين عن المجتمع المحلي في تفسير النتائج وصياغة التوصيات

القيود والتحديات المنهجية

واجه البحث عدة تحديات منهجية، تم التعامل معها كما يلي:

- **محدودية الوصول**: بعض المناطق كانت يصعب الوصول إليها لأسباب أمنية، وتم التعويض عن ذلك بإجراء مقابلات مع نازحين من تلك المناطق في مواقع آمنة
- **التحيز المحتمل**: تم توثيق حالات تم الإبلاغ عنها طوعاً، مما قد يؤدي إلى تحيز في التمثيل، وتم معالجة ذلك عبر تنويع مصادر الإحالة والبحث النشط عن فئات قد تكون ممثلة تمثيلاً ناقصاً
- **تحديات الذاكرة**: نظراً لمرور وقت طويل على بعض الانتهاكات، تم التعامل مع تحديات الذاكرة من خلال أساليب مقابلة خاصة وتقنيات التحقق المتقاطع
- **الاعتبارات الثقافية**: تم تصميم منهجية البحث بمراعاة الحساسيات الثقافية والاجتماعية المحلية، وإشراك باحثين من المجتمع المحلي

ضمان الجودة والمصداقية

لضمان مصداقية النتائج وجودتها، تم اتخاذ الإجراءات التالية:

- **التدقيق الداخلي**: مراجعة جميع الحالات الموثقة من قبل لجنة مراجعة داخلية
- **المراجعة الخارجية**: استشارة خبراء مستقلين في مجال حقوق الإنسان لمراجعة المنهجية والنتائج
- **الشفافية المنهجية**: توثيق كامل خطوات البحث والقرارات المنهجية للسماح بتقييم مستقل للعملية

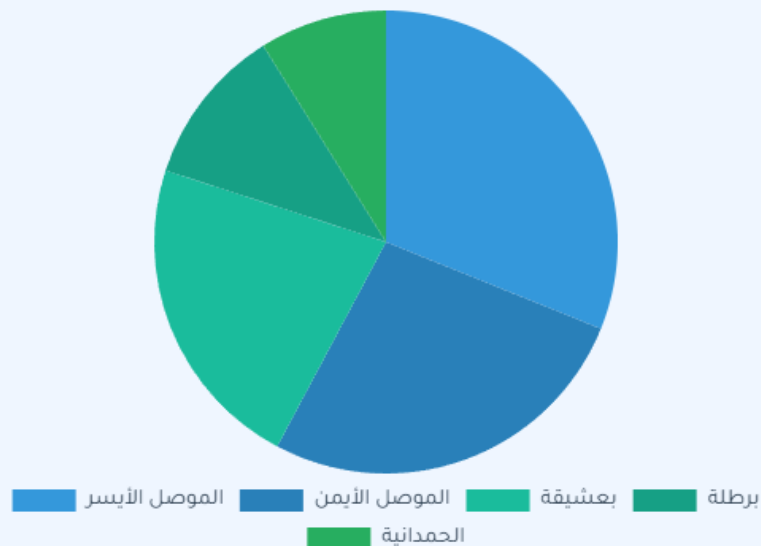
- **إعادة التحليل:** إعادة تحليل عينة من البيانات من قبل محللين مختلفين للتحقق من اتساق النتائج

- **التنقيح النهائي:** مراجعة نهائية شاملة للتقرير للتأكد من دقة البيانات وسلامة الاستنتاجات

هذا المزيج المنهجي المتكامل ضمن الحصول على بيانات عالية الجودة تعكس بصدق تجارب المتضررين وتقدم أساساً متيناً للاستنتاجات والتوصيات الواردة في هذا التقرير.

الإطار الديموغرافي للمتضررين

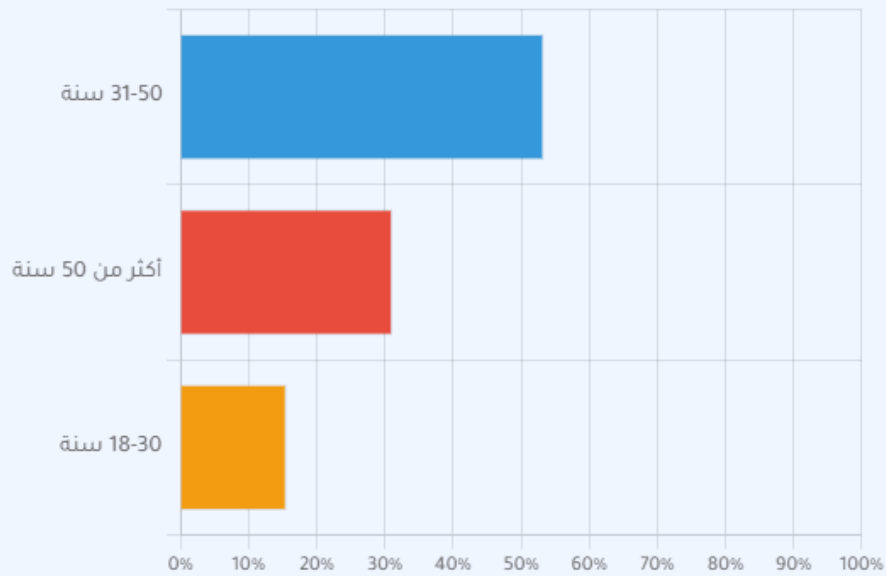
التوزيع الجغرافي للحالات



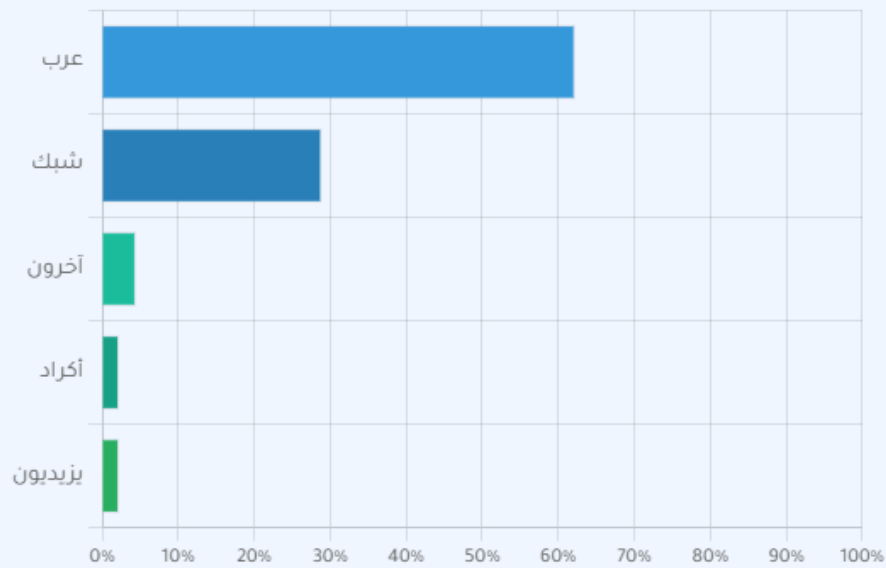
التوزيع حسب الجنس



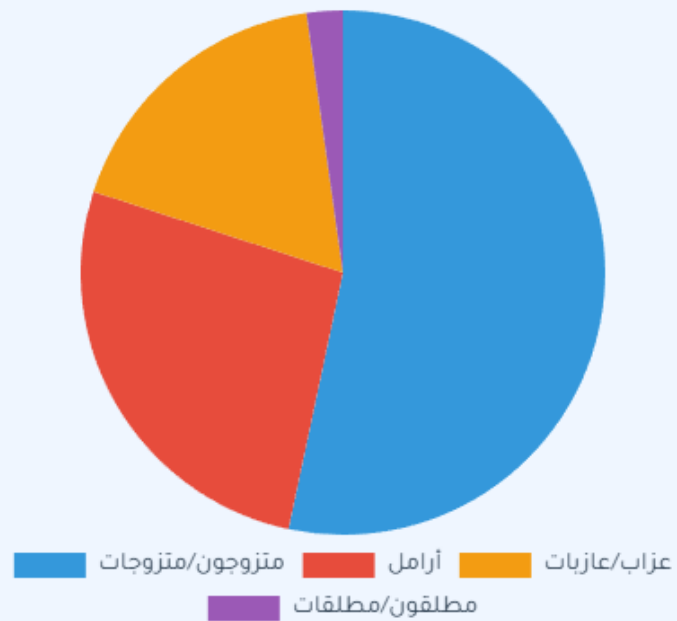
التوزيع حسب الفئة العمرية



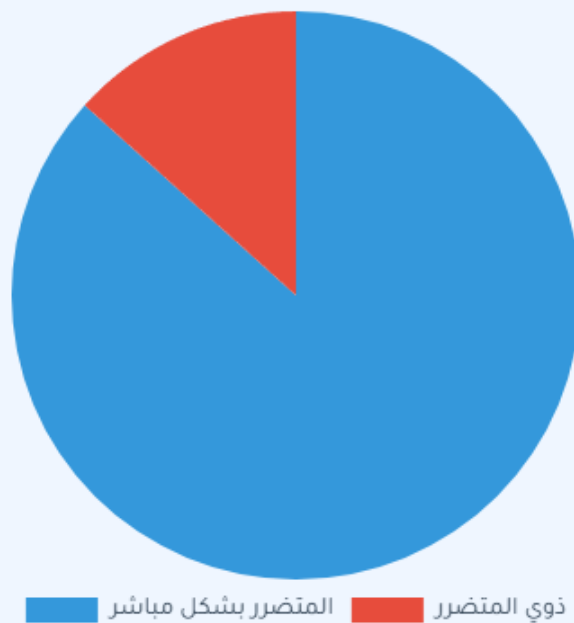
التوزيع حسب القومية



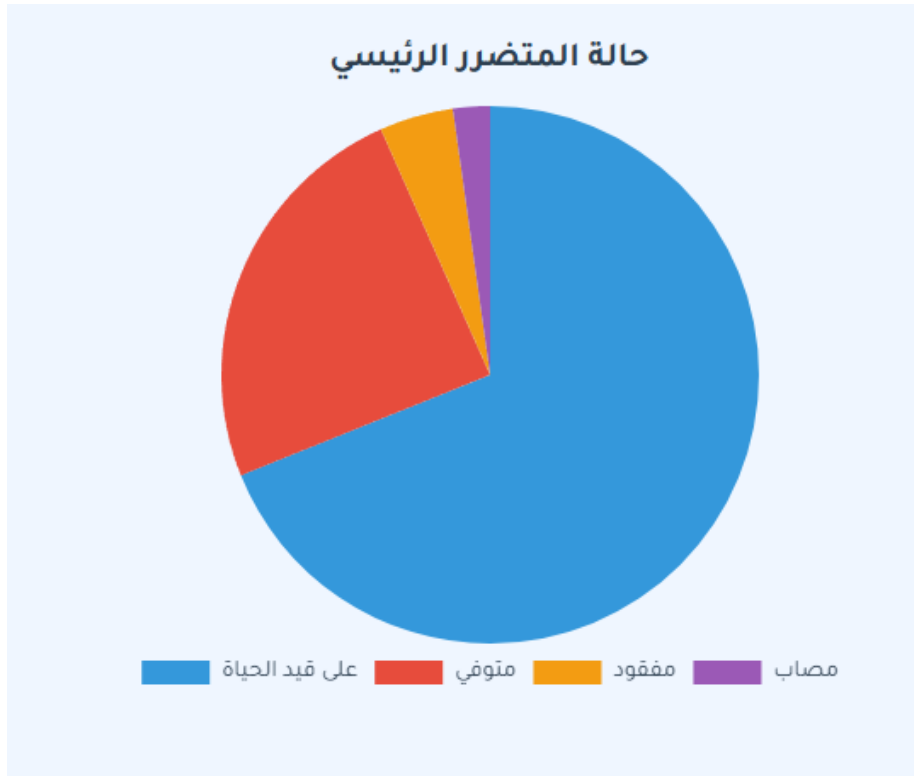
الحالة الاجتماعية للمتضررين



علاقة المستجيبين بالمتضررين



حالة المتضرر الرئيسي



أنواع الانتهاكات والأضرار

أنواع الأضرار الرئيسية:

- ضرر مادي واقتصادي (تدمير منزل/ممتلكات، فقدان وظيفة، ترك دراسة): 71.11%
- ضرر معنوي (فقدان أو تهديد الحياة): 48.89%
- ضرر نفسي (تأثيرات نفسية حادة مثل الصدمات): 37.78%
- ضرر اجتماعي (تشريد أو تهجير): 31.11%
- أخرى: 4.44%

التوزيع الزمني للانتهاكات:

تركزت معظم الانتهاكات في الفترة ما بين 2014-2017، وهي الفترة التي شهدت سيطرة تنظيم داعش على المنطقة والعمليات العسكرية لاستعادتها. ولكن استمرت بعض الانتهاكات حتى السنوات الأخيرة خاصة فيما يتعلق بالتعويضات وعمليات إعادة الإعمار.

المسؤولون عن الانتهاكات:

- تنظيم داعش الإرهابي كان المسؤول الأساسي عن معظم الانتهاكات المباشرة مثل القتل، التدمير، الحرق، السرقة والتهجير القسري.
- العمليات العسكرية وقصف مناطق سكنية أدى أيضاً إلى خسائر في الأرواح والممتلكات.
- بعض المؤسسات الحكومية تسببت في انتهاكات غير مباشرة من خلال البيروقراطية المفرطة، التأخير في منح التعويضات، والفساد الإداري.

دراسة حالات نموذجية من المتضررين

فيما يلي بعض الشهادات والقصص التي تم توثيقها والتي تعكس حجم المعاناة التي تعرض لها المواطنون:

الحالة الأولى: فقدان أفراد من العائلة

"في تاريخ 7/1/2017 كنا جالسين نتناول وجبة الإفطار في المطبخ، وفي الساعة 9 صباحاً وقعت قذيفة هاون قرب المنزل وجاءت شظية على زوجي المتوفي وراسي وتوفي".

الحالة الثانية: القتل الجماعي لأفراد العائلة

"في تاريخ 19/5/2013 تم دخول مسلحين إرهابيين في فجر هذا التاريخ وكنت أنا وأختي وأمي وأخي نأمنين في سطح المنزل وتم قتل أختي وأمي وأخي".

الحالة الثالثة: تدمير الممتلكات

"في تاريخ 15/12/2016 تم قصف منزلي ولم يكن فيه أحد من عائلتي وكان منزلي خالي وليس لديه أوراق وسندات، وتم قصف منزلي".

الحالة الرابعة: خسارة مشروع اقتصادي

"بسبب عصابات داعش الإرهابية هدم و حرق و سرقة مشروع دواجن في منطقة حمدانية-برطلة قرية علي رش".

الحالة الخامسة: تهجير قسري وفقدان الممتلكات

"جاء الهجوم على مناطقنا من تنظيمات داعش الإرهابية تهجرنا قسرياً و بعد التحرير و الرجوع من الهجرة شاهدنا حرق و سرقة كل أغراض المنزل".

تحديات الحصول على التعويضات والعدالة

واجه المتضررون صعوبات كبيرة في الحصول على تعويضات من الجهات الرسمية، ومن أبرز هذه التحديات:

المعوقات الإدارية والبيروقراطية:

- تأخير وتعطيل في إنجاز معاملات التعويض لفترات قد تتجاوز 7-8 سنوات في بعض الحالات.
- تعقيد الإجراءات وكثرة الأوراق المطلوبة والمراجعات المتكررة.
- فقدان وثائق رسمية أو عدم توفرها بسبب النزوح أو احتراقها مما تسبب في توقف أو رفض المعاملة.
- صعوبات التنقل بين المدن مثل الموصل وبغداد لإنجاز المعاملات وما تحمله من أعباء ومصاريف.

الفساد والرشاوى:

- طلب مبالغ مالية (رشاوى) من قبل موظفين أو معقبين مقابل تسريع المعاملات.
- دفع أجور نقل وأتعاب للمحامين أو المعقبين من أجل متابعة المعاملات.
- تخفيض مبلغ التعويض بشكل كبير عن الأضرار الحقيقية أو "مقايسة" جزء منه مقابل إنجاز المعاملة.

التمييز والمحسوبية:

- التمييز أو التدخل الحزبي والطائفي في صرف التعويضات ووجود معاملة محسوبية.
- من لا يملك "واسطة" أو معارف يظل ينتظر سنوات أو يضطر لدفع أموال طائلة.
- سوء معاملة أو سلوك غير لائق من بعض الموظفين مع المراجعين وخاصة النساء.

غياب الآليات الواضحة للشكاوى والمتابعة:

- نقص الشفافية أو خلط الصلاحيات بين الجهات، وعدم وجود تعليمات واضحة.
- عدم وجود آلية موثوقة للشكاوى أو الاعتراض على الرفض أو التأخير.
- خوف بعض المتضررين من تقديم شكاوى بسبب الخوف من الانتقام أو قلة الثقة بجدوى الشكاوى.

استنتاجات وتوصيات

الاستنتاجات الرئيسية:

1. تعرض سكان محافظة نينوى لانتهاكات جسيمة على يد تنظيم داعش الإرهابي والعمليات العسكرية اللاحقة، تمثلت في القتل، التهجير، تدمير الممتلكات، وفقدان مصادر الرزق.
2. الفئات الأكثر تضرراً شملت النساء (خاصة الأرامل)، كبار السن، والأقليات الدينية والقومية.
3. فشل الإجراءات الحكومية في توفير تعويض عادل وسريع للمتضررين بسبب البيروقراطية المفرطة، الفساد، والمحسوبية.
4. معاناة المتضررين مستمرة حتى الآن بسبب عدم حصولهم على تعويضات كافية وغياب الدعم النفسي والاجتماعي.
5. ضعف آليات المساءلة والشفافية في التعامل مع ملفات التعويضات.

توصيات للحكومة العراقية والسلطات المحلية:

1. تبسيط إجراءات التعويض وتقليل الروتين الإداري، مع وضع سقف زمني أقصى لإنجاز المعاملات.
2. تشديد الرقابة على الموظفين ودوائر التعويض لمنع الفساد والرشاوى، مع فرض عقوبات رادعة.
3. إنشاء نظام إلكتروني موحد لتقديم ومتابعة طلبات التعويض للحد من التلاعب والمحسوبية.
4. تخصيص موارد إضافية لتسريع عملية صرف التعويضات، مع إعطاء الأولوية للفئات الأكثر ضعفاً.
5. تدريب الموظفين على التعامل الإنساني مع المتضررين وخاصة النساء وكبار السن.
6. إنشاء آلية شفافة ومستقلة للشكاوى والتظلمات مع ضمان سرية المعلومات وحماية المشتكين.

توصيات للمنظمات الدولية والمجتمع المدني:

1. زيادة الضغط على الحكومة العراقية لتحسين آليات التعويض وضمان العدالة للمتضررين.
2. توفير الدعم القانوني والنفسي للمتضررين لمساعدتهم في الحصول على حقوقهم.
3. تنفيذ برامج توعية حول حقوق المتضررين وآليات الحصول على التعويضات.
4. توثيق الانتهاكات بشكل مستمر ونشر التقارير لتسليط الضوء على معاناة المتضررين.
5. تعزيز التنسيق بين المنظمات المختلفة العاملة في مجال حقوق الإنسان لتوحيد الجهود.

آليات المتابعة والتقييم المستقبلية:

1. تشكيل لجنة مستقلة لمتابعة تنفيذ التوصيات والتحقق من التقدم المحرز.
2. إجراء دراسات تقييمية دورية لمعرفة مدى تحسن أوضاع المتضررين والعقبات المستمرة.
3. إعداد تقارير متابعة سنوية لتوثيق التقدم المحرز في ملف التعويضات.
4. عقد لقاءات تشاورية مع المتضررين والجهات المعنية لتقييم فعالية الإجراءات المتخذة.

الخاتمة

يظهر هذا التقرير حجم المعاناة التي تعرض لها سكان محافظة نينوى نتيجة الانتهاكات المختلفة، واستمرار هذه المعاناة بسبب صعوبات الحصول على التعويضات والعدالة. لم تقتصر آثار هذه الانتهاكات على الخسائر المادية والبشرية المباشرة فحسب، بل امتدت لتشمل تمزيق النسيج الاجتماعي للمجتمع المحلي، وتدمير سبل العيش، وزعزعة الثقة بين المكونات المجتمعية المختلفة وبين المواطنين والسلطات الرسمية.

ورغم مرور سنوات على انحسار العمليات العسكرية في المنطقة، لا يزال الكثير من المتضررين يعيشون في دوامة من المعاناة اليومية، يفاقمها البيروقراطية المفرطة، والفساد المستشري، والمحسوبية في معالجة ملفات التعويض. فالشهادات التي وثقها هذا التقرير تكشف عن نمط ممنهج من العقوبات الإدارية والقانونية التي تحول دون حصول المتضررين على حقوقهم، مما يعمق شعورهم بالظلم والتهميش ويعيق عملية التعافي المجتمعي.

إن الحل الفعال لهذه المشكلة يتطلب تضافر جهود جميع الأطراف المعنية، من حكومة ومجتمع مدني ومنظمات دولية، لضمان حصول المتضررين على حقوقهم وتعويضهم بشكل عادل وشفاف. فالحكومة العراقية مدعوة إلى تبني إصلاحات جذرية في منظومة التعويضات، وتسريع الإجراءات، ووضع آليات فعالة للرقابة والمساءلة لمنع الفساد والتلاعب. كما أن المنظمات الدولية والمجتمع المدني مطالبة بتكثيف جهود المناصرة والضغط، وتقديم الدعم الفني واللوجستي للمؤسسات المعنية، وتوفير المساعدة القانونية والنفسية المباشرة للمتضررين.

يجب أن يتجاوز الدعم المقدم للمتضررين مجرد التعويض المادي ليشمل برامج متكاملة لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وإعادة الإدماج الاقتصادي، وإعادة بناء المنازل والبنى التحتية المدمرة. كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للفئات الأكثر هشاشة كالنساء الأرامل، والأطفال الأيتام، وذوي الاحتياجات الخاصة، والأقليات الدينية والإثنية التي عانت بشكل مضاعف من الانتهاكات.

لقد أظهرت الشهادات الموثقة في هذا التقرير الحاجة الملحة إلى إصلاح منظومة التعويضات وتبسيط إجراءاتها ومكافحة الفساد فيها، بما يضمن وصول الدعم إلى مستحقيه بسرعة وكفاءة. كما أبرزت الحاجة إلى تعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان في مؤسسات الدولة، والتدريب المستمر للموظفين على التعامل الإنساني مع ضحايا الانتهاكات، وتوفير بيئة آمنة للإبلاغ عن الانتهاكات دون خوف من الانتقام أو التمييز.

إن تحقيق العدالة الانتقالية في العراق عامة وفي محافظة نينوى خاصة ليس ترفاً بل ضرورة ملحة لتجاوز تركة الماضي المؤلمة والانتقال نحو مستقبل أكثر استقراراً وسلاماً. فتوثيق الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها وتعويض ضحاياها هي خطوات أساسية لكسر حلقة العنف والانتقام، وبناء دولة المؤسسات والقانون، وتعزيز التعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي.

وفي هذا السياق، ندعو إلى إنشاء آلية وطنية مستقلة للمتابعة المستمرة لتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير، ورصد التقدم المحرز، وتذليل العقبات التي قد تعترض طريق الإصلاح. كما ندعو إلى

تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لضمان تكامل الجهود وتعظيم الأثر.

نأمل أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية للجهود المبذولة في مجال توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في العراق، وأن يساهم في تسليط الضوء على معاناة المتضررين وقضاياهم، وأن يكون أداة فاعلة في يد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين والباحثين والمهتمين في هذا المجال. كما نأمل أن تجد التوصيات الواردة فيه طريقها إلى التنفيذ، وأن تترجم إلى إجراءات ملموسة تحسن واقع المتضررين وتساهم في تحقيق العدالة والإنصاف.

وختاماً، نؤكد أن بناء السلام المستدام في المجتمعات الخارجة من النزاعات يتطلب معالجة جذور المشكلات والانتهاكات، والاعتراف بمعاناة الضحايا، وضمان عدم تكرار الانتهاكات في المستقبل. إن العدالة والمصالحة والتعويض والإصلاح المؤسسي هي ركائز أساسية لأي مسار انتقالي ناجح نحو مجتمع ديمقراطي يحترم حقوق الإنسان ويصون كرامة جميع مواطنيه بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو العرقية أو السياسية.